المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

لقاء خاص في إطار

الاحتفاء بالذكرى 77 للإعلان العالمي لحقوق الانسان

و

الذكرى 60 لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

تقرير حول :

اللقاء المنظم في إطار

الاحتفاء بالذكرى الستين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

"مكافحة التمييز: معايير دولية ورهانات وطنية"

مع لحظة تكريم

" إسهام الراحلة حليمة مبارك الورزازي في مجال مكافحة التمييز العنصري"

طنجة – الخميس 18 دجنبر 2025

بدعم من :

الفهرس

مقدمة	05
السياق العام	06
الجلسة الإفتتاحية	08
مجريات المائدة المستديرة حول "الإطار الدولي لمناهضة التمييز والتحديات الوطنية المرتبطة به"	12
تكريم الراحلة حليمة مبارك الورزازي	15
ورشة تعزيز قدرات الصحفيين الرياضيين	17

مقدمة:

نظمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب يوم الخميس 18 دجنبر 2025، بمدينة طنجة، لقاء رفيع المستوى حول موضوع "مكافحة التمييز، معايير دولية ورهانات وطنية"، بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الستين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفي إطار تعزيز النقاش العمومي حول حقوق الإنسان وترسيخ مبادئ المساواة وعدم التمييز مع تخصيص لحظة وفاء لتكريم **الراحلة حليمة مبارك الورزازي** إحدى أبرز الوجوه الدولية في مجال حقوق الإنسان، وقد شارك في هذا اللقاء ممثلون عن قطاعات ومؤسسات وطنية وهيئات المحامين ومنظمات المجتمع المدني، وفاعلون في المجال الحقوقي، بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين وشخصيات وطنية وديبلوماسية، فضلا عن الصحفيين العاملين في المجال الرياضي، الذي قامت بتسيير أشغاله السيدة ياسيمن بوطيب مستشارة بديوان السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان.

كما تم تنظيم ورشة توعوية لفائدة الصحفيين العاملين بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة صبيحة يوم 19 دجنبر 2025 حول "التغطية الإعلامية للتظاهرات الرياضية الكبرى واحترام حقوق الإنسان: الوقاية من التمييز ومكافحة خطاب الكراهية".

وتضمن البرنامج، إضافة إلى الجلسة الافتتاحية، مائدة مستديرة ناقشت الإطار الدولي لمناهضة التمييز والتحديات الوطنية المرتبطة به بمشاركة كل من السيد عبد الرحمن التلمساني عضو لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري والسيد عبد المجيد مكني رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والسيد حميد عشاق ومدير التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان إلى جانب السيد أنس الزاوي ممثل المجلس المدني لمناهضة كافة أشكال التمييز.

السياق العام :

في إطار تخليد المجتمع الدولي، هذه السنة، الذكرى السابعة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يُعتبر وثيقة تاريخية مركزية في مسار حقوق الإنسان، وكذا الاحتفاء بالذكرى الستين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تعد أول معاهدة دولية تعتمدها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بموجب (قرار الجمعية العامة 2106 بتاريخ 21 دجنبر 1965)، إذ ترجمت الانشغال الأخلاقي للمنتظم الدولي بمعضلة التمييز العنصري من خلال توفير معايير قانونية ملزمة لحظر التمييز العنصري بجميع أشكاله، ساهمت في تطوير تشريعات وإرساء آليات مؤسساتية، واعتماد سياسات وبرامج وتدابير تهدف إلى تعزيز المساواة، وتشجيع الحوار والتعاون بين كافة الفاعلين المعنيين من أجل الحد من النزعات القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، ولتحقيق مجتمع إنساني خال من جميع أشكال التمييز العنصري.

وعلى الرغم مما راكمته الدول الأطراف بواسطة هذا الصك الدولي الرئيسي طيلة ستة عقود، وما حققته لجنة القضاء على التمييز العنصري، كآلية مراقبة لإعمال هذه الاتفاقية، من رصيد هام في سبيل تعزيز الاحترام العالمي لمقتضياتها، فضلا عن الجهود والمبادرات الأممية والإقليمية لحظر التمييز العنصري، فلا تزال هذه الظاهرة منتشرة بصور مختلفة في العديد من المجتمعات، وخاصة بالمجال الرياضي الذي يعد اليوم رافعة أساسية للنهوض بحقوق الإنسان وثقافتها، وآلية لتعزيز السلم والتنمية، وبناء أجيال واعية بقيم النزاهة والانضباط، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومكافحة الإقصاء والتهميش والتمييز.

ومن هذا المنطلق، ووعيا منها بالآثار الإيجابية للرياضة على التمتع بحقوق الإنسان، فقد أولتها منظمة الأمم المتحدة أهمية خاصة من خلال اعتماد عدد من القرارات ،عبر مختلف آلياتها، التي بقدر ما تؤكد على دور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاندماج والحوار بين الثقافات، بقدر ما تحذر من تفشي ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل ذلك من تعصب في مجال الرياضة،

مشجعة الدول المضيفة للأحداث الرياضية الكبرى على اتخاذ تدابير ملموسة لمنع هذه الأشكال من الظاهرة من خلال حملات التوعية والتحسيس وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يشكل هذا اللقاء الخاص المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، محطة حقوقية بارزة لاستحضار إسهامات شخصيات وطنية طبعت عمل منظومة الأمم المتحدة، وتركت أثرًا ملموسًا في تطوير الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان، حيث تميزت بتنظيم فقرة تكريمية للخبيرة الدولية، الراحلة حليمة مبارك الورزازي، تقديرًا لمسارها المتميز كواحدة من الشخصيات الوطنية والدولية وأحد أعمدة الديبلوماسية المغربية، التي ساهمت بفعالية في صياغة واعتماد الاتفاقية ومواثيق أممية أساسية أخرى، ولعضويتها الحيوية للعديد من الهيئات الدولية. ورسالة تقدير للخبرات الوطنية التي أسهمت في رفع مكانة المغرب داخل الهيئات الدولية وتعزيز حضوره الفاعل في المنتظم الحقوقي الدولي.

كما نظمت المندوبية الوزارية بتاريخ 19 دجنبر 2025 ورشة تحسيسية لفائدة الصحافيين بمنطقة الشمال لتعزيز تغطية إعلامية رياضية خالية من خطاب الكراهية والتمييز بجميع أشكاله وجعل الوسط الرياضي فضاء للتعايش والتعددية والتماسك الاجتماعي، في سياق استحضار طبيعة التظاهرات الرياضية العالمية والإقليمية التي ستستضيفها المملكة المغرب وما يستلزمه تنظيمها من بيئة رياضية تتماشى مع مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

الجلسة الإفتتاحية

استهلت فعاليات هذا اللقاء الخاص بكلمة للسيد محمد لحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي بعد الترحيب بالحضور ودعم الشركاء الأمميين، ذكر بسياق تنظيم هذا اللقاء الذي يندرج في إطار تخليد اليوم العالمي الحقوق الإنسان، والاحتفاء بالذكرى الستين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مبرزا المسار التاريخي لاعتماد هذه الاتفاقية التي صادق عليها المغرب سنة 1970، كالتزام دولي جسدته على المستوى الوطني الوثيقة الدستورية وتكريسها لمبدأ المساواة، وحظر جميع أشكال التمييز، وقيم الإنصاف وتكافؤ الفرص وربط المسؤولية بالمحاسبة، و كذا حجم المجهودات المبذولة من أجل ملاءمة التشريعات الوطنية، وتعزيز البناء المؤسساتي لحقوق الإنسان، واعتماد سياسات تهدف إلى صون التنوع الثقافي واللغوي، ومناهضة الصور النمطية، وتقوية الانسجام الاجتماعي.

وفي إطار الجهود الوطنية ا لمكافحة التمييز، أبرز السيد المندوب الوزاري الأدوار المحورية التي تضطلع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في مجال تنسيق وتتبع تنفيذ التزامات المملكة في مجال مناهضة التمييز، ولا سيما من خلال قيادة مسار إعداد وتتبع التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، وضمان الطابع التشاركي لهذا المسار والانخراط في تفعيل التوصيات الصادرة عن الآليات التعاهدية، والعمل على إدماج مقاربة عدم التمييز في السياسات العمومية، ودعم قدرات الفاعلين العموميين، وتعزيز إنتاج المعرفة وتبادل الخبرات في هذا المجال.

كما أشار السيد المندوب الوزاري إلى أن التمييز يطرح إشكالية مركبة ومتعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الجوانب القانونية والمؤسساتية مع الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فالتمييز، في تجلياته المختلفة، لا يقتصر على مجال بعينه، بل قد يتخذ أشكالا صريحة أو ضمنية فردية أو بنيوية تمس الولوج إلى الحقوق، وتؤثر على تكافؤ الفرص وتقوض الثقة في المؤسسات، وتحد من إمكانات الاندماج والمشاركة الكاملة في الحياة العامة. ومن بين المجالات التي تعكس بوضوح هذه التحديات تأتي الرياضة كميدان جماهيري واسع يعكس مستوى تقدم المجتمعات في احترام القيم الكونية، ويكشف في الوقت ذاته عن التحديات المرتبطة

بالهوية والانتماء وأنماط التشجيع، مما يجعلها أحيانًا عرضة لمظاهر التمييز، سواء عبر الشعارات أو السلوكيات العنيفة أو خطاب الكراهية والعنصرية في الملاعب ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، مذكرا أن هذا اللقاء يتزامن مع استحقاقات رياضية بالغة الأهمية بالنسبة للمغرب من تنظيم كأس إفريقيا للأمم 2025 إلى المساهمة في تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030، والتي اعتبرها مناسبة لتكريس نموذج وطني يقوم على الانفتاح والتعدد، ويضع في المقابل مسؤولية واضحة لتعزيز بيئة رياضية خالية من التمييز، تقوم على التشجيع الإيجابي، والأمن الرياضي، وتكافؤ الفرص، وضمان الولوج المتساوي إلى البنيات التحتية والخدمات الرياضية، مع تقوية قدرات الفاعلين الرياضيين والإداريين والأمنيين.

وأكد على ضرورة تكامل الأدوار بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والبحث العلمي لمكافحة التمييز، داعيا إلى الانتقال من الأطر القانونية إلى تحقيق أثر ملموس، من خلال سياسات عمومية دامجة وتشريعات فعالة تعزز حقوق الإنسان، عبر تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الدولية، وتعزيز القدرات الوطنية وتبادل الممارسات الفضلى، ولا سيما من خلال التفاعل المستمر مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، والاستفادة من آليات الدعم التقني ، بما يساهم في تطوير السياسات الوطنية وضمان انسجامها مع الالتزامات الدولية للمملكة.

وبهذه المناسبة، ذكر السيد المندوب الوزاري، بكلمات نبيلة، بإنجازات الراحلة حليمة الورزازي ومسارها الحقوقي والأممي المتميز، واسهامها في تعزيز قيم المساواة ومناهضة التميز العنصري، معتبرا أن استحضار اسمها اليوم لا يندرج فقط في إطار التكريم، بل يشكل دعوة لاستلهام التزامها الأخلاقي ورؤيتها العميقة لحقوق الإنسان باعتبارها ممارسة يومية ومسؤولية جماعية.

في كلمتها أكدت المنسقة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مركزية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري كأداة لمناهضة العنصرية وتعزيز المساواة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الرياضة، كوسط يعكس التحديات الحقيقية المتعلقة بالتميز، ولكنه في نفس الوقت يشكل الفضاء الأمثل لتعزيز القيم الإنسانية وتعزيز الانخراط المجتمعي، مشيرة إلى أن أي تقدم لمجتمع يقاس بمدى احترام حقوق الفئات الأكثر هشاشة.

وأردفت أن لكل فرد مسؤولية التصدي للتمييز ورفض الخطابات التي تروج للكراهية والعنصرية، وهي المبادئ الذي يكرسها دستور المملكة المغربية، والنموذج التنموي الجديد وفلسفته القائمة على العدالة الاجتماعية والإدماج.

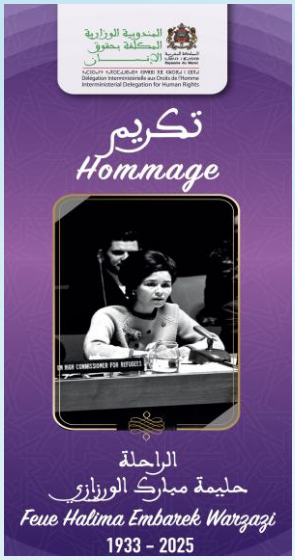

كما أفادت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) يعمل في المغرب، مثلما هو الحال في 170 دولة أخرى، على ترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات وبرامج ملموسة، في إطار مشروع دعم تنفيذ الالتزامات الدولية في حقوق الإنسان، ويسعى إلى مواكبة المغرب على تعزيز إطاره القانوني والمؤسسي، وإشاعة ثقافة عدم التمييز بين جميع أفراد المجتمع.

وذكرت في ختام كلمتها الافتتاحية بمسار **الراحلة حليمة الورزازي**، منوهة بإسهاماتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، معتبرة تجربتها الحقوقية مصدر إلهام للجميع نحو بناء مجتمعات أكثر عدلاً وتسامحا.

من جهته شدد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في كلمته الافتتاحية على أن مكافحة التمييز هي التزام دائم يتطلب التكيف مع التحديات المعقدة التي بات يطرحها موضوع التمييز في أشكاله المعاصرة، وأكد أن تحقيق تطبيق الاتفاقية يستلزم الانخراط الجماعي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، خاصة تلك التي تؤثر على الشباب، مبرزا أهمية التركيز على الرياضة ووسائل الإعلام، نظرًا لدورهما الحيوي في تعزيز الفهم المشترك ومواجهة الصور النمطية، وخلق بيئة رياضية تحترم حقوق الإنسان.

وفي معرض كلمته، ذكر بشكل موجز بمهام صندوق الأمم المتحدة للسكان وانخراطه في تعزيز قدرات الشباب في مكافحة التمييز وتأهيلهم ليكونوا فاعلين في تعزيز التماسك الاجتماعي، مؤكدا أن مكافحة التمييز يستوجب مضاعفة الجهود على مستوى التعليم والتوعية منذ سن مبكرة.

من جانبه، اعتبر ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن معالجة التمييز العنصري لا يمكن أن تتم بمعزل عن قضايا المساواة بين الجنسين، مشيرا إلى أن النساء والفتيات يواجهن أشكال تمييزية متعددة الأبعاد، حيث أظهرت الأبحاث أنه لا تزال هناك تفاوتات واضحة في مجالات التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية، مما يتطلب وضع سياسات عامة شاملة ترتكز على حقوق الإنسان.كما أوضح أهمية تكامل الإطار المعياري الدولي لمكافحة التمييز مع أهداف التنمية المستدامة 2030، من أجل اعتماد سياسات مندمجة وفعالة.

وفي سياق كلمته سلط الضوء على دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تعزيز قدرات الشباب، مبرزا الأهمية الكبيرة للشراكة بين الهيئة ومختلف المؤسسات لتعزيز المكتسبات، مشددا على ضرورة مواصلة دمج بعد النوع الاجتماعي في الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز، وتعزيز توثيق البيانات المتعلقة بهذا النوع من التمييز.

مجريات المائدة المستديرة
حول "الإطار الدولي لمناهضة التمييز والتحديات الوطنية المرتبطة به"

ساهم في تأطير هذه المائدة المستديرة خبراء وطنيون مختصون في مجال حقوق الإنسان وقضايا التمييز، سلطوا من خلالها الضوء على الإطار المعياري لمكافحة التمييز العنصري والأشكال المعاصرة للعنصرية وأدوار الفاعل المؤسساتي والمدني الوطني في الوقاية ومكافحة التمييز، خاصة في الوسط الرياضي.

استهل السيد عبد الرحمان التلمساني، عضو لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، مداخلته بالتذكير بالسياق الكرونولوجي لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965، ودخولها حيز النفاذ سنة 1969، وكذا الانخراط الواسع للمجتمع الدولي (182 دولة طرف).

بعد ذلك، تطرق الخبير الأممي في مداخلته لمضامين الاتفاقية، ولا سيما تعريف التمييز العنصري والتزامات الدول الأطراف بموجب مقتضياتها التي تحظر أي عمل تمييزي عنصري وتحث على اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة التمييز العنصر، وتكريسها لعدد من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب ضمانها دون تمييز مع التنصيص على مبدأ الحق الأساسي في اتخاذ إجراءات قانونية ضد أي عمل من أعمال التمييز العنصري، فضلا عن تضمنها لمقتضيات إجرائية ومسطرية بشأن اختصاصات لجنة القضاء على التمييز العنصري كأول هيئة تحدثها الأمم المتحدة للسهر على مدى احترام التدابير التي تتخذها الدول للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وبهذا الصدد، توقف الخبير الأممي عند آليات اشتغال لجنة القضاء على التمييز العنصري في سياق سهرها على مدى احترام تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من قبل الدول الأطراف، مفيدا أن هذه الأخيرة ملزمة بتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة (تقرير أولي بعد عام واحد من الانضمام إلى الاتّفاقية، ومن ثمّ مرّة كلّ سنتَيْن)، التي تفحصها في إطار حوار تفاعلي وتوجه انشغالاتها وتوصياتها على ضوء ذلك إلى الدولة الطرف في شكل "ملاحظات ختامية ."بالإضافة إلى إجراء تقديم التقارير، تمارس اللجنة مهامها المتعلّقة بالرصد عبر ثلاث آليات أخرى ، وهي:

- إجراء الإنذار المبكر؛
- النظر في البلاغات فيما بين الدول؛
- النظر في الشكاوى الفردية.

كما تقدم اللجنة تفسيرها لمقتضيات الاتفاقية، المعروف باسم التوصيات العامة (أو التعليقات العامة والبالغ عددها 37)، لمساعدة الدول الأطراف على الفهم الجيد والدقيق لهذه المقتضيات في مختلف أبعادها في ظل السياقات الراهنة.

وفي الختام، حذر السيد التلمساني من الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها لجنة القضاء على التمييز العنصري وباقي الهيئات التعاهدية الأخرى والتي ساهمت في حذف الدورات وتأخر في فحص التقرير الدورية والنظر في البلاغات الفردية.

من جانبه، ذكر السيد عبد المجيد المكني، رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في مداخلته بالمسار الترافعي للتحالف وإسهاماته في صياغة دستور 2011، وخاصةً تكريس مبدأ عدم التمييز وعلاقته بالأشخاص في وضعية إعاقة. ورغم التقدم الذي أحرزته الوثيقة الدستورية، أكد المتدخل أننا لم نحقق، على الرغم من الجهود المبذولة، الهدف الأسمى للاتفاقية، المتمثل في تحقيق تنمية دامجة للأشخاص في وضعية إعاقة. ولا يزال التمييز البنيوي المضمر على المستويين التشريعي والإداري متجذرًا بشكل خاص. وفي هذا السياق، قدم السيد المكني أمثلة بشأن الإشكالات التي تواجه الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال الولوج إلى الصحة والتعليم والشغل. كما تناول الانشغالات المرتبطة بالأهلية القانونية للأشخاص في وضعية إعاقة وأهمية تضافر الجهود لإحداث آلية لدعمهم ومساعدتهم في ممارسة حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع المعايير الدولية.

من جهته، تطرق السيد حميد عشاق، مدير التخطيط والعلاقات مع المجتمع المدني بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في مداخلته إلى التجربة المغربية في مجال مكافحة التمييز العنصري من منظور التفاعل مع لجنة القضاء على التمييز العنصري كمحطة حقوقية بارزة لتقديم المنجز الوطني والوقوف على التحديات والخصاصات المرتبطة بوضعية إعمال الاتفاقية على نحو أمثل.

ودبج السيد حميد عشاق بداية مداخلته بوضعية المملكة المغربية إزاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كأول صك دولي في مجال حقوق الإنسان توقع عليه بتاريخ 18 شتنبر 1967 قبل أن تصادق عليه بتاريخ 18 دجنبر 1970، ودورها الرئيسي والنوعي في الأعمال التحضيرية لاعتمادها، بل وحتى في المشاورات التي جرت منذ المناقشات الأولى حول ضرورة إعدادها. بالإضافة إلى إسهامها في تقديم وجهات نظرها ومواقفها حول القضايا الرئيسية مثل تعريف التمييز العنصري، والتزامات الدول الأطراف وآليات المتابعة، مشيرا إلى التحفظ الذي أبدته على المادة 22 من الاتفاقية[1].

كما ذكر بالإعلان الذي قدمته المملكة المغربية بتاريخ 19 أكتوبر 2006 بخصوص المادة 14 الذي تعترف بموجبه باختصاص لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وكذا بقبولها في أكتوبر 2013 بالتعديل التي طال الفقرة 6 من المادة 8 من الاتفاقية.

علاوة عن ذلك، عرج على وضعية تفاعل المغرب مع لجنة القضاء على التمييز العنصري على مستوى التقارير، حيث أفاد أن المغرب قدم 21 تقريرا (8 تقارير دورية فردية، و5 تقارير جامعة ل 13 تقريرا دوريا) كانت محل 13 حوارا تفاعليا. وهو أكبر تفاعل مع هيئات المعاهدات المكلفة بمراقبة إعمال القانون الدولي الاتفاقي.

كما أبرز أن مشاركة المجتمع المدني في استحقاقات فحص التقارير الدورية لم تبدأ إلا سنة 2010 مع التقرير الجامع 17-18 ب 4 جمعيات وطنية وواحدة دولية تشتغل في مجال الثقافة الأمازيغية والهجرة، لتنتقل إلى

[1] "كل نزاع ناشئ بين دولتين أو عدة دول أطراف فيها بشأن تأويل أو تطبيق الاتفاقية يرفع بطلب من كل طرف في النزاع إلى محكمة العدل الدولية لتبث فيه"

18 جمعية/شبكة مع التقرير الجامع 19-21 سنة 2023، (منها 11 وطنية و7 دولية) قدمت تقارير موزاية وشاركت في الحوار التفاعلي كما شارك بعضها في المسار التشاوري لإعداد التقرير الدوري.

وفي نفس السياق، قدم السيد حميد عشاق قراءة في تطور طبيعة ومضامين التوصيات الموجهة إلى المغرب من طرف اللجنة الأممية، حيث سجل ارتفاع، على مستوى الكمي، لعدد التوصيات الموجهة للمغرب من 3 أو 4 في بداية التسعينات إلى 27 توصية في آخر فحص خلال 2023، وهو ما يعكس اهتمام الآليات الدولية بحالة حقوق الإنسان في المغرب، خاصة بعد الإصلاحات الهيكلية العميقة.

أما على مستوى المضمون فأغلب التوصيات تهم المواضيع المتعلقة بالهوية الوطنية والتعددية الثقافية، والإطار التشريعي، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان. بالإضافة القضايا الناشئة مثل التنميط العرقي والأشكال المعاصرة للعنصرية.

وخلص السيد حميد عشاق إلى أنه بالرغم من إقرار اللجنة خلال الحوارات التفاعلية بالحصيلة الوطنية الإيجابية تطبيقا للاتفاقية، وبالجهود المبذولة لمكافحة التمييز بجميع أشكاله، فإن ذلك لا يغني عن أهمية النهوض بالتحديات التي تسائل مختلف الفاعلين على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي كذلك، في سياق عالمي مطبوع بمخاطر الانغلاق والانكماش على الذات وتغذية انتشار خطاب الكراهية والتمييز والعنف والتطرف.

واختتم السيد أنس الزاوي، ممثل المجلس المدني لمناهضة كافة أشكال التمييز، أشغال هذه المائدة المستديرة بمداخلة سلط من خلالها الضوء على مكافحة الكراهية والعنصرية متعددة الأبعاد، لا سيما في الفضاء الرياضي. وأكد على أهمية تعزيز آلية التظلم وإجراء تحقيقات في آجال معقولة، بالإضافة إلى حماية المبلغين. كما أكد على ضرورة تعليل القرارات وفرض عقوبات تناسبية، وضمان ولوج الضحايا إلى سبل انتصاف فعالة وآمنة. ودعا أيضًا إلى ابتكار أدوات للوقاية والرصد للحد من التطبيع مع الممارسات العنصرية، ومضاعفة الجهود على مستوى التربية والتكوين والتواصل، مع مراعاة التمييز العنصري في مختلف أبعاده المعاصرة، من أجل خلق فضاء وطني رياضي خالٍ من العنصرية.

تكريم الراحلة حليمة مبارك الورزازي

أسدل الستار على هذا اللقاء الخاص بلحظة مؤثرة خُصصت لتكريم روح **الراحلة حليمة مبارك الورزازي** الخبيرة الدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث قدم السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب أفراد من عائلتها شهادات تقدير ووفاء في حقها كأول دبلوماسية مغربية بصمت التاريخ الحقوقي الأممي، مشيدا بمسارها المهني والإنساني المتميز داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي سبيل الدفاع عن قيم المساواة ومناهضة التمييز العنصري، وبمهامها الرفيعة داخل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، واسهاماتها بكفاءة واقتدار في تطوير آليات الرصد والمتابعة، وفي تعزيز حضور قضايا العدالة والكرامة الإنسانية، ولا سيما قضايا الدول النامية داخل النقاشات الأممية.

بعد ذلك، تم عرض شريط وثائقي لمسارها النضالي وإسهاماتها البارزة، تضمن شهادات لشخصيات حقوقية ودبلوماسية على الصعيدين الوطني والدولي. كما تم إعداد رواق خاص عرضت فيه صور تذكارية للراحلة ومسارها.

وارتبط اسمها ارتباطاً وثيقاً بأشغال الأمم المتحدة، حيث راكمت تجربة تجاوزت خمسة عقود، ساهمت خلالها بفعالية في بناء المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما في سياق اعتماد العهدين الدوليين سنة 1966، وفي مسار مناهضة التمييز العنصري والأبارتايد، من خلال عضويتها وخبرتها داخل اللجان الأممية المتخصصة، كما اضطلعت بأدوار قيادية بارزة في إعداد اتفاقيات دولية محورية، من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وترؤسها للجنة التحضيرية لمؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان سنة 1992، حيث دافعت عن قضايا بلدان الجنوب، وبموازاة ذلك ظلت منخرطة في الدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب داخل المحافل الدولية، وتولت مناصب دبلوماسية رفيعة، إلى أن انتُخبت سنة 2008 عضواً في اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وقد رحلت سنة 2025 عن عمر 91 سنة، مخلفة إرثاً استثنائياً داخل أرشيف الأمم المتحدة، جعلها أكثر شخصية مغربية إنتاجاً وتأثيراً في التاريخ الأممي، وإحدى أبرز النساء الإفريقيات في مجال حقوق الإنسان عالمياً.

ورشة تعزيز قدرات الصحفيين الرياضيين

ساهمت النقلة النوعية التي عرفتها الرياضة المغربية خلال السنوات الأخيرة والإنجازات البارزة التي حققتها قاريا ودوليا، في تبويئ المملكة المغربية مكانة خاصة في المشهد الرياضي العالمي خاصة في مجال كرة القدم. وإذا كان هذا التحول واكبته استثمارات مهمة في البنيات التحتية الرياضية، فإن العنصر البشرى ظل عاملا حاسما في ضمان التنظيم الجيد ونجاح هذه الاستحقاقات وخلق بيئة رياضية تحترم حقوق الإنسان، ويشمل ذلك، علاوة على لمنظمين، الصحافيين والإعلاميين ولما لهم من دور مهم في تشكيل الوعي العام والوقاية من التميز ومكافحة خطاب الكراهية في الوسط الرياضي.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار جهودها المستمرة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المغرب، نظمت المندوبية الوزارية المكلفة لحقوق الإنسان صبيحة 19 دجنبر 2025، ورشة توعوية لتعزيز قدرات الصحفيين الرياضيين لمواكبة كبرى التظاهرات الرياضية وتقاسم الخبرات والممارسات الفضلى للوقاية من انتشار الصور النمطية وخطابات الكراهية أثناء تغطية التظاهرات الرياضية، إضافة إلى نشر صورة إيجابية تعزز احترم حقوق الإنسان، كما تستمد هذه الورشة أهميتها من كونها تأتي في ظرفية رياضية مفصلية يستعد فيها المغرب لتنظيم تظاهرات رياضية كبرى، على رأسها استضافة كأس أمم إفريقيا 2025، وكأس العالم لكرة القدم 2030. وشارك في هذه الورشة صحفيون في المجال الرياضي من مختلف المنابر الإعلامية المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية بمنطقة الشمال.

في كلمة بالمناسبة، أبرز السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان أن الأحداث الرياضية الكبرى لا تمثل مجرد منافسات أو لحظات للفرجة؛ بل تُعدُّ منابر عالمية للاستعراض وتبادل وتلاقح القيم الانسانية، وفضاءات للإدماج، ونشر ثقافة حقوق الانسان وتطوير الحكامة. وبذلك فهي تشكل مناسبة لتعزيز العيش المشترك، وتكافؤ الفرص، والتماسك الاجتماعي. لكن وبالموازاة فهذه المحطات الرياضية قد تكون كذلك، وفي غياب اليقظة والضوابط، فضاءً لانتشار خطابات الكراهية، والعنف اللفظي أو الرمزي، وسائر أشكال التمييز والعنصرية.

واستحضر في هذا السياق، قرار مجلس حقوق الإنسان، المعتمد بتاريخ 12 أكتوبر 2023، الذي شدّد على ضرورة خلق "فضاء رياضي خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بها من تعصّب"، مؤكدا على المسؤولية الجماعية في ترجمت هذه الالتزامات إلى واقع ملموس، وأن نجعل من فضاءاتنا الرياضية فضاءات آمنة وممتعة وتربوية وتواصلية، تعكس طموحنا للنهوض بالمشروع الحقوقي والديمقراطي والتنموي الذي عرفته بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا الصدد، جدد التأكيد على الأدوار الطلائعية للصحفيين الرياضيين والإعلام الرياضي لمواكبة هذا التوجه الوطني الاستراتيجي والاسهام في المجهودات النوعية والاستثنائية التي يبذلها الفاعلون المعنيون بالشأن الرياضي وعلى رأسهم الهيئات الرياضية الوطنية، كفاعل مؤثر في تشكيل الرأي العام، وفي الوقاية من خطاب الكراهية، وفي تعزيز صورة إيجابية عن الرياضة والقيم الإنسانية النبيلة التي تحملها، مشيرا إلى أن التغطية الإعلامية لم تعد مقتصرة على الصحف والمجلات الورقية والقنوات التلفزية والإذاعات، وبل امتدت إلى الفضاءات الرقمية، الأمر الذي أدى إلى بزوغ تحديات جديدة أحيانا ترتبط بانتشار خطاب للعنف والتمييز والعنصرية والصور النمطية، بسرعة كبيرة وبشكل غير قابل للمحو وبآثار سلبية خطيرة، خصوصاً ضد النساء والأطفال واليافعين والشباب، تتطلب مواجهتها التحلي بالروح والمبادئ الموكولة للرياضة والإعلام.

وأضاف أن المغرب يلتزم بجعل هذه الأحداث والتظاهرات الرياضية نموذجاً إفريقياً ومتوسطياً ودوليا على مستوى الوقاية من خطاب الكراهية والعنف والتمييز، وتعزيز التنوع داخل وسائل الإعلام، ودعم الإدماج الفعلي للنساء في الرياضة، وحماية الأطفال واليافعين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

من جانبه اعتبر السيد سعيد كوبريت، رئيس بيت الصحافة بطنجة، أن هذه الورشة التوعوية المنظمة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تمرين ديمقراطي هدفه تكريس ثقافة الحوار والانصات إلى الآخر، ومناسبة لمناقشة الضمانات المقرونة بممارسة إعلامية سليمة من الظواهر السلبية كالعنف والشغب والتصدي لخطابات الكراهية، مؤكدا على أن حقوق الإنسان ليس منشورات أو بلاغات أو مقالات بل سلوك يومي.

وسلط سعيد كوبريت الضوء على مسببات العنف في الفضاء الرياضي وعلى ضرورة تشجيع خطاب إعلامي مقرون بأخلاقيات المهنة ومبادئ حقوق الإنسان، كما لفت الانتباه إلى التحديات المرتبطة بتعدد الوسائط الإعلامية بين العمومي والمهني المؤطر بمقتضيات قانونية وأخلاقيات المهنة، وبين تنامي منصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت تُستخدم كفضاء للتحريض على العنف ونشر خطاب الكراهية.

ساهم في تأطير هذه الورشة التوعوية، السيد منصف اليازغي، الباحث في السياسات الرياضية، الذي حرص على اطلاع وتملك الصحفيين المشاركين للمبادئ الكونية للممارسة المهنية وعلاقتها الوطيدة بالمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان، لتفادي الوقوع، بدون قصد، في سلوكيات تمييزية وتحريضية بسبب الانجرار وراء الحماس أو الرغبة في الربح المادي على حساب المهنية، مشيرا إلى أن وظائف الإعلام تتجسد في الإخبار

والتربية والتثقيف والترفيه، وان الرياضة تعد المجال الوحيد التي تتقاطع فيه هذه الوظائف، مؤكدا أن الرياضة تظل فضاء للتعايش الاجتماعي والتضامن والاحترام ورفض الاقصاء.

بعد ذلك، تناول الخبير القانون الدولي المرن المرتبط بدور الرياضة والإعلام في مكافحة التمييز بما في ذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان، والميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، أهداف التنميط المستدامة، والإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة للصحفيين، كما تطرق إلى الإطار القانوني الوطني المرتبط بمكافحة التمييز والممارسة الصحفية ودور الفاعل المؤسساتي في هذا المجال.

في السياق ذاته، ناقش الخبير مكونات جريمة التحريض على العنف في الوسط الرياضي، بدءًا من السياق الاجتماعي والسياسي الذي يتم فيه إصدار الكلام ونشره، مرورًا بمركز الفرد أو الجماعة، ووجود القصد العمد لدى المخاطب للتحريض، وطبيعة الخطاب وخلفياته، وصولًا إلى وقوع الضرر أو احتمال حدوثه. وأشار منصف اليازغي أيضًا إلى بعض مكامن القصور المتعلقة بضعف تطبيق القانون 09-09 المتعلق بالعنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها، وعدم وجود مقررات دراسية توعوية ووصلات تحسيسية تتعلق بخطورة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى قضايا الانتماء الرياضي للصحفيين ومشكلة الحياد، وغيرها من الإشكالات.

وفي هذا الصدد، أكد على أهمية التكثيف من برامج النقاش وفتحها أمام جميع المتدخلين، ونشر الصور الإيجابية، والتكوين المستمر للصحافي في مجال أخلاقيات المهنة، إضافة إلى توظيف أجناس صحفية أخرى في معالجة ظاهرة العنف بالملاعب من قبيل التحقيق الروبورتاج، وتوسيع شبكات البرامج للمساهمة في إنتاج المعنى، وبرمجة وسائل الإعلام لوصلات للتحسيس بخطورة العنف بالملاعب.

كما شدد على ضرورة تكوين الصحفي الرياضي في المجال القانوني، والارتقاء باللغة الموظفة في البرامج والمباريات الرياضية مع تجنب العبارات التي من شأنها خلق الفتنة، وتفادي التعارض بين مهنة الصحافي ومسؤولياته داخل الأندية الرياضية والجماعات، محذرا من ظاهرة هجرة الجمهور إلى وسائل التواصل الاجتماعي ضدا على الحصار الذي ووجه به في القنوات والإذاعات العمومية والخاصة، وتحول صفحات التواصل لاجتماعي إلى وسيلة لخلق العنف في الملعب بشكل استباقي. واعتبر أن الإعلام شريك أساسي في مكافحة هذه الآفة من خلال إعطاء أمثلة لممارسات فضلى لدور الإعلام في مكافحة خطابي العنف والكراهية وكسر الحواجز عبر أنعاش النقاش والتوازن في تغطية العنف بالملاعب.

وعرفت الورشة تبادل وجهات النظر ونقاش بين الإعلاميين المهنيين والحقوقيين على ضوء المبادئ الكونية لحقوق الانسان، حيث تم التشديد على أهمية المقاربات الأسرية والتربوية والدينية في التعاطي مع هذه الظاهرة، وسبل الحد من الأدوار السلبية للإعلام في معالجة العنف.